المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 05 فبراير 2024

الحركة النقابية: استكانة ستجر علينا خسارة باهظة

تقرأن-ون في هذا الملف

- حاجة الحركة النقابية المغربية إلى إعادة بناء ديمقراطية ونضالية

- عين على نضالات طبقتنا
- احتجاج النساء العاملات في الفنيدق، لا ثقة في أرباب العمل أو في دولتهم
- الحراك التعليمي، تجربة نضال فريدة ونواقص يجب تجاوزها
- بعد1942: الحركة النقابية والمسألة الوطنية

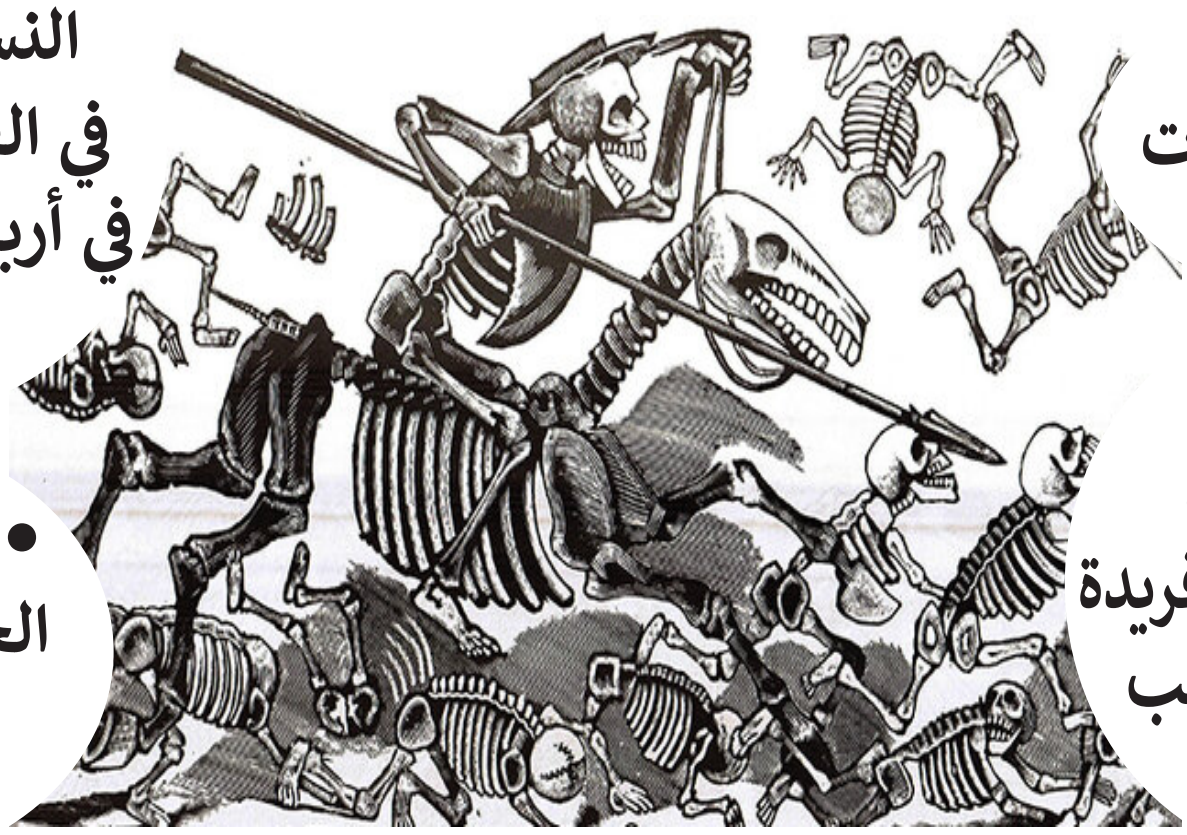

- من أجل ديمقراطية فعلية في النقابات
- حملة التوقيف عن العمل بسبب الإضراب بقطاع التربية الوطنية: أي موقف نقابي؟
- الذكاء الاصطناعي: ابدال ذكاء البشر أم تحريره؟ الجزء الأخير
- فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

الحركة النقابية: استكانة ستجر علينا خسارة باهظة

افتتاحية المناضل-ة 2024/02/05

باكتمال الشهر الجاري، تكون سنة انقضت على موعد مؤتمر وطني للاتحاد المغربي للشغل لم ينعقد، ولا حديث عن تأجيله، ولا عن عزم على تنظيم قريب له. كما انصرم عام وشهران عن موعد المؤتمر الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي وجب بمقتضى قانونها الأساسي تنظيمه في نوفمبر 2022. هذه أبسط قواعد اشتغال سوي منتهكة وسط صمت مخيف .

وإذا وضعنا هذا إلى جانب مظاهر أخرى عديدة، منها تسارع التدحرج إلى حضيض التعاون مع الدولة، مثالاه الصارخان اتفاق 30 ابريل 2022 بين قيادات المركزيات وأرباب العمل ودولتهم، وما شهد قطاع التعليم من استسلام النقابات الأربع التام بمسايرة على طول الخط لبرامج الدولة في وضع نظام المآسي ومجمل سياستها المدمرة للمدرسة العمومية، تزداد الصورة قتامة وإقلاقا.

هذا كله، مع خفوت شبه تام لأصوات القاعدة العمالية، وفي غياب تبلور معارضة منظمة، غياب جعل قسما من قواعد نقابات التعليم ينضم إلى التنسيقيات المستجدة مع حراك أكتوبر-ديسمبر 2023. وهي ذات ظاهرة تكاثر التنسيقيات التي يشهدها قطاع الصحة.

تراكمت مشاكل الحركة النقابية على نحو مواز لتصاعد الضربات من جانب الخصم الطبقي، ولا يبدو في القواعد العمالية ما يدل على استشعار الخطر، فما بالك بالنهوض للتصدي له. وإن كانت المؤتمرات واجتماعات هيئات القرار قد كفت منذ زمن بعيد عن وظيفتها في رصد حالة الذات النقابية وتقييم الأداء واستشراف آفاق العمل، واقتصر جل الإعلام النقابي على نشر البيانات، فقد تردى الوضع لدرجة انعدام أي نقاش حتى خارج الهياكل النقابية المتداعية. ومما يعظم الدلالة المأسوية لهذا الواقع ما بات متاحا من إمكانات التعبير، الفردي والجماعي، بواسطة إنترنت. مجمل القول إننا نعيش حالة استكانة عامة منذرة بمستقبل فاجع.

لا شك أن حالة اليسار المُؤسية فعلت في الواقع النقابي سلبيا، فانهيار اليسار التاريخي، الإصلاحي غير العمالي، انعكس على المنظمات العمالية التي يهيمن عليها. تجلى الانعكاس ذاك سياسيا بانزياح متزايد جهة البرجوازية ودولتها، ما أدى إلى تنفير الشغيلة من النقابات، وإلى ما يترتب على صعيد الديمقراطية الداخلية، إذ أن مسايرة الخصم الطبقي لا تُمكن سوى بمصادرة حرية التعبير وبإلغاء الديمقراطية والحياة الداخلية النشيطة في المنظمات. ثم إن عجز اليسار غير الإصلاحي عن بناء معارضة نقابية لخط القيادات البيروقراطية، وحتى عدم وعي الحاجة إلى تلك المعارضة لدي جُل هذا اليسار، أفسح في المجال لكل العوامل السلبية لتعيث خرابا في الوضع النقابي.

بات هذا الوضع في حالة يتعذر معها نعته بالجسم من فرط تشظّيه، وما بلغ من تلاشى المنطق الجماعي، بحيث أن كل نقابة قطاعية، وحتى كل فرع أو فئة، منزوية ومنطوية على مُشيْكلاتها الخاصة، تتوسل «حوارا»، وتناوش بإضرابات متباعدة من أجل مطالب جزئية وحتى صُغيِّرة ، وجل النتائج انتكاس تلو آخر.

هذا على الصعيد المطلبي، صعيد الدفاع عن القدرة الشرائية وتحسين ظروف العمل؛ أما قضايا المجتمع الكبرى، وبمقدمتها الاستبداد السياسي والاختيارات الاقتصادية الاجتماعية، فلا دور للحركة النقابية، هذه التي ادعت ذات يوم أنها تساند حراك 20 فبراير، وتتبنى شعارات إسقاط الفساد والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ، الخ.

يتطلب الوضع الذي باتت عليه الحركة النقابية بالمغرب نقاشا شاملا وعميقا بين من لا يزالون، مناضلين ومناضلات، يرفعون راية نقابة النضال بكفاحية وديمقراطية. نقاش ينفذ إلى أسباب التردي الراهن، ويستجلي سبل الخلاص. سبق أن نظمت شبكة تقاطع للحقوق الشغلية ندوة عن بعد في نطاق تخصصها كبنية تعاون نقابية- حقوقية. خطوة محمودة لكنها محدودة تستدعي توسيعا وتعميقا. الوضع بحاجة إلى نقاش يبادر إليه مناضلون ومناضلات أفراد، أو فروع نقابية، بمنطق يتخطى الأسوار التي ترفعها القيادات بين مختلف النقابات. ليس في الواقع الراهن ما يشير إلى وعي متقدم بالحاجة إلى هذا النقاش، لكن أي جنوح إلى الانتظار أو الاستكانة بهذا الصدد ستكون وبالا يتعذر تدارك عواقبه، فلنتحرك قبل فوات الأوان، كل من موقعه.

حاجة الحركة النقابية المغربية إلى إعادة بناء ديمقراطية ونضالية

افتتاحية المناضل-ة 2024/02/02

باتت الساحة النقابة المغربية أرخبيلا من الجزر والجُزيرات المتناثرة، يكاد بعضها يختفي من فرط التقلص، في محيط مترامي الأطراف من الشغيلة المُذرَّرين. ففي العشرين سنة الأخيرة جرت تطورات هيكلية بفعل عوامل موضوعية تخص بنية الطبقة العاملة ذاتها، وأخرى ذاتية تتعلق بالنهج المهيمن وبميزان القوى بين الخط البيروقراطي وخط النضال الطبقي، أدت مجتمعةً إلى إضعاف كمي ونوعي لا يؤهل بتاتا الطبقة العاملة لدور فعال وطليعي في النضال من أجل مغرب مغاير، المغرب المتحرر من الاستبداد والاستغلال وصنوف الاضطهاد.

فعلى الصعيد الأول، أدى هجوم رأس المال، المحلي وحليفه العالمي، على قوة العمل إلى رفع هشاشة أوضاعها، ومنها علاقة الشغل ذاتها، إلى مستويات غير مسبوقة، مع استمرار الضغط الرهيب التي تمارسه نسبة البطالة العالية. ما يلغي، أو يعقد، إمكان التنظيم لدى أقسام عريضة من الكتلة المأجورة. وحوَّل تمليكُ مؤسسات عمومية للخواص أقساما من الطبقة إلى وضع الهشاشة المميز للقطاع الخاص، بعدما كانت محمية نسبيا بظروف التشغيل في قطاعات الدولة. ومن جانبها أدت تغيرات في النسيج الاقتصادي إلى اختفاء، او تراجع، تركزات عمالية كان بعضها قلاعا للحركة النقابية. وفي الآن ذاته لم يتطور التنظيم النقابي في القطاعات العمالية الجديدة (السيارات، مراكز النداء، خدمات الحراسة، ...) بنحو يعوض القوة الضائعة بفعل العوامل آنفة الذكر.

وظل القمع الممنهج للتنظيم النقابي في القطاع الخاص، بتجريم الإضراب بالفصل 882 من القانون الجنائي، واستصدار الأحكام القضائية الاستعجالية لفض معتصمات الشغيلة، وبالطرد الاتوماتيكي للمناضلين فور إعلان تأسيس النقابة، يستأصل أجنة التنظيم العمالي، بلا أدنى خطة نضال من لدن القيادات النقابية، ما جعل فروع إنتاج وعمل بكاملها صحاري نقابية.

وعلى الصعيد الثاني، النوعي، ترسخ وتعمق نهج التعاون الطبقي مع البرجوازية ودولتها، بفعل تطورين بارزين، أولها انهيار حزب الاتحاد الاشتراكي الذي كانت كوادره عمودا فقريا لنقابة ك.د.ش. ترتبت عن أزمة هذا الحزب، الناتجة عن استعماله في ترتيب انتقال الحكم (ما سمي بحكومة التناوب التوافقي)، تفجر النقابة التابعة له، وتناثر مِزَقِها المرفوق باصطفاف متقدم مع الدولة في تدبير المسألة الاجتماعية المتفاقمة. وثاني التطورين، تدبير خلافة المحجوب بن الصديق، الذي تحكم بالاتحاد المغربي للشغل مدة فاقت نصف القرن، كلها دعم سياسي للنظام، بنحو يضمن إمساك بيروقراطية مساعدة للدولة على طول الخط بزمام أمر المنظمة العمالية. وقد كان الشوط الثاني من ترتيب تلك الخلافة، بما يضمن الاستمرارية، معالجة البيروقراطية للعلاقة مع الوجود اليساري داخل هذه النقابة. تلك المعالجة المفضية إلى إحكام الإخضاع لخط القيادة المهيمن وإبطال إمكان تطور يسار مستقل عن البيروقراطية، ذائدٍ فعلا عن مصالح البروليتاريا الآنية ومسترشد بمتطلبات نضالها الاستراتيجي. فقد تم تطويق اليسار وتكييفه بنحو يجعله جسما يتحرك في الحدود المرسومة، حدود التوجه البيروقراطي، كطاقم مساعد لتنفيذ وظائف تقنية تخدم هذا التوجه. ولا شك أن جرأة التعبير عن مواقف باسم النقابة ذات صبغة سياسية مباشرة، معادية لقضية نضال الشغيلة وتحررهم، من قبيل الموقف من دستور 1102 والمساندة الانتخابية الصريحة لأحد أحزاب النظام، إنما تعبر عن درجة التحكم البيروقراطي المبطل لأن تأثير سياسي لليسار داخل هذه المنظمة.

وبموازاة توغل اليسار الاصلاحي في نهج التعاون الطبقي مع البرجوازية ودولتها، وضعف اليسار الجذري في المنظمات النقابية كافة، وباستفادة منه، تنامي في العقدين الأخيرين وجود قوى دينية رجعية بالساحة النقابية، سواء بمنظمة مركزية قائمة الذات، أو بتغلغل بمختلف المركزيات.وهذا واقع تأكد في تنسيقيات حراك التعليم، ما ينذر بإضعاف نوعي آخر للحركة النقابية بمزيد من حرفها عن الأهداف الطبقية بتعميق نهج التعاون الطبقي بيافطة دينية.

وقد توازى التدهور النقابي هذا مع اندفاع أقسام من المنظمين نقابيا إلى اعتماد أشكال تنظيم ذات غايات فئوية ضيقة وآنية، تمثلت في التنسيقيات. هذه التي ظهرت مع تعميق خط تعاون القيادات مع الدولة بقدر تصاعد الهجوم النيوليبرالي. فكان تجزيءُ المطالب وحتى تخلٍ عن الخاص منها بالعديد من الفئات، وغيابُ قوة ذات رؤية بديلة للنضال، مناهضةٍ لخط القيادات، قاعدةً لظهور تنسيقيات متنوعة، ذات بنيان هش تحكمه الرؤية المتقوقعة حول الشأن المهني الفئوي. وحتى حالات الاعتراض من داخل النقابات، في منعطفات حاسمة، لم تتبلور في حركة معارضة متماسكة بمنظور ناجز للعمل النقابي الكفاحي والديمقراطي، فتلاشت في مآزق الانتقال إلى نقابة أخرى او بالذوبان بلا أثر.

وقد جاء حراك التعليم، من مطلع أكتوبر إلى متم ديسمبر 3202، ليعمق هذا المنحى، إذ لمَّا بلغ تعاون القيادات النقابية مستوى نوعيا غير مسبوق، أحد أوجهه الأشد استفزازا التزامُ ما طلبتِ الدولة من سرية بصدد ما يُحبك من تعديات على حقوق الشغيلة، انفجر غضب الشغيلة وانتفضوا ضد تلك القيادات ببروز تنسيقيات جديدة تمكنت من تعبئة ما لم تبلغه النقابات قط في تاريخها، بنسب مشاركة في الإضراب لا نظير لها واحتجاجات في الشارع لا تُضاهى.

إن فسيفساء الضعف النقابي هذه تنذر بمزيد

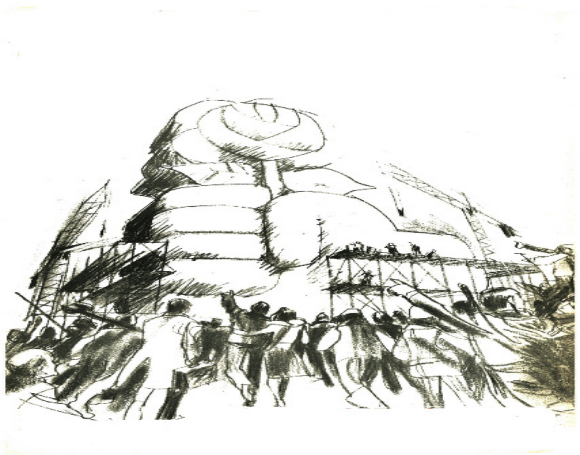

من تحطيم ما تبقى من مكاسب اجتماعية، عند الشغيلة ومجمل الشعب الكادح، وبرسوخ الاستبداد السياسي، وبتدحرج قطاعات عريضة من المجتمع إلى أهوال البؤس والشقاء. تتطلب النجاة من هذا المصير الكارثي حركة نقابية مناضلة وديمقراطية، ضمن ما تحتاج حركة النضال العمالي من أدوات كفاح مطلبية وسياسية. وإن العمل لبناء هكذا حركة نقابية يجد عناصره الأولى ضمن الايجابيات التي يحبل بها الوضع النقابي المتناقض القائم. فالتنسيقيات الفئوية أتاحت لطاقة النضال، المخنوقة بالهياكل النقابية غير المتجاوبة مع تطلعات الشغيلة، أن تنطلق في معارك غير مسبوقة، كان أولها تجربة تنسيقية المفروض عليهم التعاقد، ثم ما شهد حراك اكتوبر-ديسمبر 3202. طاقة النضال هذه المشتتة بحاجة إلى توحيد على أساس رؤية نقابية حقيقية تقطع مع "نقابة الشراكة الاجتماعية" التي كانت وبالا على الشغيلة. ما تتطلبه الحركة النقابية من قاعدة متينة يكمن في إعادة الوصل مع فكرة النقابة كما ظهرت تاريخيا، قبل أن يفسدها منطق التعاون الطبقي، أي كون النقابة أداة نضال العمل ضد الطبقة البرجوازية، هذه الذي تمثل الدولة معبرا عن مصلحتها الجماعية.

والوجه الآني لهذه المهمة يتمثل في تحليل الحالة النقابية ونقاش أعطابها من أجل استخلاص مقومات البناء النقابي النضالي، ومد القسم الأكثر وعيا واستعداد للنضال بتلك المقومات. ولا شك أن قسما من أنشط الحراكيين والحراكيات يتملكهم النفور ، بتباين، من النقابات القائمة بفعل أدوار قياداتها، ويتوقون إلى نقابة مغايرة وفية لقضية الدفاع عن الحقوق وصون المكاسب. لكن بساطة التجربة التنظيمية، ونقص الأساس الفكري النقابي لا يؤهل للنهوض بمهمة بناء النقابة التي يقتضيها الوضع. ما يضفي أهمية بالغة على دور النقابيين الديمقراطيين الكفاحيين الذين طالما رفعوا راية هكذا نقابة. فينفتح أوسع نقاش ولتُمد أعرض الجسور وأمتنها نحو الطلائع المتبلورة في خضم الحراك، ونحو قواعد مختلف النقابات، لتأمين تضافر مختلف الجهود لإخراج الحركة النقابية المغربية من واقعها المزري الراهن.

من أجل ديمقراطية فعلية في النقابات

بقلم، م.ب

موافقة قيادات نقابات التعليم الأربع على التعاون مع الدولة لوضع نظام أساسي قاهر لشغيلة القطاع ، والتزام تلك القيادات بما طُلب منها من سرية، دفعا إلى الواجهة وبقوة سؤال مدى ديمقراطية النقابات. فالموافقة على ما تضمن النظام الأساسي فيه تعارض على طول الخط مع إرادة الشغيلة، و انتهاك لأبسط قواعد الديمقراطية. هذا مع أن القوانين الأساسية لتلك النقابات لا تخلو من جمل جميلة عن الديمقراطية، ومنها ما يحمل هذه الصفة المحمودة في اسمه. تصرفت تلك القيادات بمبرر أنها ذات تمثيلية، والحال أن عيب تلك التمثيلية الرئيس أنها بعيدة كليا عن الطابع الديمقراطي بفعل طريقة الانتخاب التي لا تعكس بأمانة إرادة القاعدة العريضة من الشغيلة حيث تبالغ في تمثيل فئات صغيرة على حساب السواد الأعظم. هذا فضلا على أن عدم قابلية إقالة المنتخبين إلى تلك اللجان، أي لزوم بقائهم طيلة خمس سنوات حتى إذا اخلوا بالواجب، هو أيضا إحدى أوجه لا ديمقراطيتها.

كما أن النقابات الأربع المتعاونة مع الدولة في صنع النظام الأساسي تضم مناضلين ومناضلات في موقع معارضة لسياسة القيادات لكنها صوتهم مخنوق، وحتى إذا جرى التعبير عنه فهو لا يصل سائر قواعد النقابة لانعدام آليات و إعلام نقابي يؤمن ذلك.

وأخيراً، كل النقابات بدون استثناء غير ديمقراطية من ناحية مكانة النساء فيها، فبرغم المزاعم المُرصِّعة للأدبيات، لا تزال النساء في النقابات في منزلة دونية لا تقل عن دونيتها في المجتمع المفترض أن النقابات تناضل لتغييره.

تجمع القوانين الأساسية لمختلف النقابات على مبدأ الديمقراطية في تسيير الشأن الداخلي، لكنها تختزلها في انتخاب الهياكل المسيرة بدورية معينة. وجل ما يجري عبارة عن حبك من يمسكون بزمام الجهاز لعمليات تصون المظاهر قدر الممكن، وتقتل جوهر الديمقراطية. ويظل الأمر طي كتمان متفاهم عليه إلى أن يفجر شنآن بين أفراد داخل الجهاز، غالبا ما يتعلق بتنافس على المزايا والمواقع، الحقيقة أمام الملأ.

نورد على سبيل المثال ما كشفه قيادي في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قدم استقالته إلى كاتبها العام سنة 2008. فمن جملة ما فجره هذا البيروقراطي (عبد المالك افرياط) في وجه إخوته في الجهاز، ضمن حملة على كاتبها العام الحالي، تعريته لواقع الديمقراطية في المنظمة. قال أفرياط في رسالة استقالته: «لقد كان من أهم مبادئ منظمتنا الديمقراطية، ونتساءل اليوم هل فعلا تمارس الديمقراطية داخل الجهاز؟. ما مستوى النقاش ، سواء أثناء انعقاد المجالس الكونفدرالية أو المجلس الوطني، نقاش حل بدله التصفيق وتسخير بعضهم قبل انعقاد الاجتماعات لتوجيه أشغالها» ....» كيف تفسرون فبركة بعض الاتحادات المحلية وتعيين الموالين بدل إعمال... وهذا طبعا يدخل في إطار إستراتيجية مُسطرة تهدف إلى الوصول بأكثر عدد من الموالين إلى المؤتمر الوطني المقبل للمنظمة .»

ثم أورد أفرياط مثال النقابة الوطنية للسكك الحديدية بقول :» ألم يتدخل المكتب التنفيذي في انتخاب أجهزتها إبان المؤتمر الأخير ضد على إرادة القواعد وإرضاء لأحد أعضاء المكتب التنفيذي ولانتمائه السياسي؟».

ولا يقتصر الاستبداد البيروقراطي على تغييب النقاش وصنع الهياكل، بل يتعداهما إلى كبح النضالات. سجل أفرياط في رسالة استقالته «التراجع التنظيمي العميق للعديد من النقابات الوطنية بسبب منع المكتب التنفيذي خوض إضرابات احتجاجية تتعلق بعدم تلبية مطالب الطبقة العاملة» ويضيف مخاطبا الأموي:» ألم يكن تدخلكم ليلية الإضراب العام لسنة 2006 لإلغائه سببا فيما آلت إليه الأوضاع داخل هذه النقابة، تدخل أربك القواعد وترك انعكاسا كبيرا على الوضع التنظيمي لهذه النقابة حيث تعرف اليوم تشتتا وتشرذما لم يسبق لهما مثيل» . وضاف مثال « رفض الترخيص لعمال ومستخدمي الطرق السيارة حوض إضراب عام للدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم».

ليس ما ساقه البيروقراطي عبد المالك أفرياط من أمثلة، لأغراضه غير البريئة، سوى رأس جبل الجليد. ليس تاريخ الديمقراطية في منظمات الطبقة العاملة غير تاريخ انتهاك الديمقراطية منذ اليوم الأول لتأسيس أول نقابة مغربية سنة 1955.

نفس الوضع يسود في الاتحاد المغربي للشغل، وسيكلف سرد الأمثلة عنه تخصيص موسوعة كاملة لكافة أوجه انتهاك أبسط قواعد الديمقراطية في هذا الاتحاد.

وإن كانت ممارسات صنع الأجهزة مغلفة بجمل ديمقراطية في القوانين الأساسية، فذلك أيضا شأن حرية التعبير. فهذه الحرية معلنة دون إتاحة آلية تحدد كيفية ممارستها.

يجري الحديث عن التعبير الحر بصيغ عامة، نعطي عنها أمثلة. جاء في الفصل الرابع من القانون الأساسي للجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي أنها (أي الجامعة) تضمن لكافة المنخرطين دون تمييز لأي سبب من الأسباب الحق في التعبير والدفاع عن آرائهم المتعلقة بتنمية وتطوير النشاط النقابي. وعلى هذا المنوال، ينص القانون الداخلي للنقابة الوطنية للتعليم –ك.د.ش على أن النقابة تضمن للمنخرط الحق في التعبير عن آرائه وفي النقاش والنقد في ظل الضوابط التنظيمية.

وفي ديباجة القانون الأساسي للاتحاد المغربي للشغل: إن الاتحاد يعمل على تسييد الديمقراطية النقابية في العلاقات الداخلية للمركزية، مما يضمن حرية الرأي والتعبير لجميع المنخرطين/ات.

لم يعرض أي من القوانين الأمثلة أعلاه كيف تضمن حرية التعبير لمن يفترض أن تضمن لهم، أي ذوي الرأي المغاير.

الاختلاف في الرأي لا يمكن أن ينعدم سوى في منظمة حيث استبداد الرأي الأوحد، بينما النقابة بطبعها تعددية وبالتالي يتطلب طابعها الجماهيري اشتغالا يضمن التعبير عن الاختلاف.

إن مقياس حرية التعبير هو إتاحتها لمن له رأي مغاير، معارض للرأي السائد. وإلا باتت مجرد آلية تصفيق. لا نجد في القانون الأساسي لأي من النقابات، بوجه الإطلاق، ما يضمن للرأي المخالف حرية التعبير. النقاش الحر والديمقراطي يتطلب إتاحة أداة تواصل لنشر مختلف الآراء وإيصالها إلى الجميع. الأداة هذه هي نشرات النقاش والصحافة النقابية. الأولى منعدمة والثانية اسم بلا مسمى، مجرد واجهة لنشر البيانات والبلاغات. وحتى عند التحضير للمؤتمرات الوطنية لا نقاش مكتوب، وغالبا ما تصاغ مشاريع أدبيات لمجرد احترام الشكليات.

إدارة النقاش في الإعلام النقابي يستدعي إتاحة تجمع المدافعين عن وجهة نظر مشتركة في

تيار، وتمكينهم من نشر رأيهم في الإعلام النقابي ليصل الجميع، بغاية الإقناع. وبهذا النحو يكون الانتخاب إلى هياكل النقابة قائما على اختيار بين لوائح تمثل وجهات نظر في تسيير النقابة والنضال وليس بين أشخاص. وهذا الانتخاب إلى هيئات تسيير النقابة بناء على برامج يكون باعتماد قاعدة التمثيل النسبي لمختلف اللوائح. ما يتيح احتراما تاما لأراء الأقليات، وإمكان تغيير الأغلبية، وتناوبا برنامجيا على تسيير النقابة وقيادتها.

بدون هكذا قواعد لا مجال للحديث عن الديمقراطية، بدونها تستمر المهازل المُقرفة التي كثيرا ما أبعدت طاقات نضالية عديدة عن النضال النقابي.

إن نمط الاشتغال السائد في منظماتنا النقابية يعكس نوع العلاقات بينها وبين الشغيلة. فما دام قوام هذه العلاقة هو تقديم خدمات و تفويض سلطة فلا حاجة الى حياة ديمقراطية نشيطة. وبالعكس النقابة التي تسعى إلى مشاركة الشغيلة بفعالية سيكون لها اشتغال بوتيرة وحيوية أفضل. وهذا ما يجب أن نسعى إليه ونبذل من أجله قصارى الجهد.

الحراك التعليمي، تجربة نضال فريدة ونواقص يجب تجاوزها

بقلم، سليم نعمان

لا شك أن الحركة الإضرابية بقطاع التعليم، الممتدة لأزيد قليلا من ثلاثة أشهر، أحدثت تغيرا في الوعي النضالي لدى فئة عريضة من شغيلة التعليم، وإلى حد ما خارجهم، ودليل ذلك تلك القدرة التي أبان عنها الشغيلة من حيث الصمود والتحدي والاقتناع بجدوى الفعل النضالي الوحدوي الديمقراطي المصحوب بوضوح المطالب والوعي بأهمية الجموع العامة كاملة السيادة، رغم أخذها شكل استبيانات الكترونية غالبا. ومن بين ما أبرزته هذه السيرورة النضالية، ولو على نحو ضبابي، الحاجة لاستراتيجية نضال حقيقية بعيدة عن المألوف لدى القيادات النقابية الغارقة في سياسة الشراكة «الاجتماعية» والاستعمال الأدواتي للنقابة العمالية لتحقيق مآرب وغايات لا صلة لها بانتزاع حقوق الشغيلة وتحصين مكاسبهم.

أبانت سيرورة حراك شغيلة التعليم طبيعة دولة البرجوازية وإمعانها في فرض تعدياتها باستخدام جبروتها الإعلامي وخدامها الاجتماعيين وبخاصة القيادات النقابية البيروقراطية الأكثر خضوعا لسياساتها النيوليبرالية المدمرة لحقوق الشغيلة ومكاسبهم.

حراك استثنائي منفلت من قبضة البيروقراطيات

انبعثت دينامية حراك شغيلة التعليم من الأعماق، من أماكن العمل، ما أتاح فرصة اختبار فضاءات النقاش المباشر والعفوي، الغني والمكثف أحيانا. طبعا لم يدم استثمار تلك الفضاءات لفترة طويلة، إذ جرت الاستعاضة عنها باستبيانات الكترونية تعاملت مع جمهور مشتت، ومع ذلك نتجت عن الدينامية النضالية الاستثنائية هذه مبادرات عدة مبتكرة وفعالة. وبقدر ما تقدم الوعي المحفز بتوالي أشواط المعركة والنقاشات المرافقة لها، صارت المبادرات النضالية في مسار كان من شأنه لو تطور أكثر، وتضافرت الجهود وتوفرت له الشروط الضرورية، من قبيل عمل نقابي كفاحي حقيقي، أن يتيح اندراجه في استراتيجية تروم التأثير على استقرار الإنتاج/التوزيع، لما سيشكله ذلك من ضغط فعال على الدولة للتنازل وتلبية المطالب. هذا أخذا بالاعتبار أن شغيلة التعليم، والوظيفة العمومية عموما، غير قادرين على شل آلة الإنتاج الرأسمالي، لكن من شأنهم أن يعرقلوا آلة توزيعه، وأن يمارسوا ضغطا سياسيا على الدولة ويجبروها على الاستجابة للمطالب.

انفلتت الحركة الإضرابية من سيطرة البيروقراطيات، وهذه خطوة نوعية، لكن يعيبها أنها أكثر عداء للنقابات، ما سيضع عراقيل أمام تطور النضال وتمدده، رغم بروز الجموع العامة وتشجيعها الجميع على الانضمام إلى النضال والتوق إلى الانتصار، علما أن مستوى تسيس القاعدة العريضة متواضع جدا بالنظر لما تتطلبه معركة من هذا القبيل، ما يبقيه متأخرا عن إدراك الهدف الأرقى المتمثل في مناهضة الرأسمالية، أصل كل الشرور الباعثة على النضال.

خطوة.. على طريق التسيير الذاتي الديمقراطي للنضالات

إن الديمقراطية ليست ترفا، وليست مجرد إجراءات شكلية، كأن يستعاض عن الحضور المباشر والفاعل باستبيانات الكترونية لا تتيح تبادلا وتفاعلا ضروريين ومنتجين، والحال أن هذا الاستغناء عن التجمعات بأماكن العمل والمقرات... أفضى، كما في تجارب سابقة عديدة، إلى احتكار المبادرة والاقتراح والتوجيه والتسيير من قبل أقليات (أو حتى أشخاص) مستبدة ومناورة، بنهجها ممارسات أقل ما يقال عنها أنها تعيد تلك الممارسات المثيرة للاشمئزاز التي تشكل القاعدة الأساسية لبيروقراطيات نقابية خائنة. ولهذا فإن ديمقراطية نقابية داخلية حقيقية تمارس عبر جموع عامة كاملة السيادة، لا غنى عنها للكفاح النقابي، وأبعد منه. إن التنظيم الذاتي الديمقراطي والكفاحي والواعي أُسُّ أي فعل نضالي يستحق أن ينعت بأنه يخدم مصلحة النضال وبلوغ أهدافه.

كان ممكنا، بلا شك، بالموازاة مع تشجيع لجان التعبئة وتطويرها، والجموع العامة المنتظمة كاملة السيادة المعتمدة في اتخاذ القرارات، وكل ما يلزم من لجان وظيفية واسعة وشاملة، أن تسير الأمور على نحو مختلف عما شهدناه.

لم نشهد، منذ عقود، دينامية نضالية نقابية ضخمة شبيهة بما شهده قطاع التعليم خلال ثلاثة أشهر. لقد جرى إضعاف النضال العمالي الشعبي، من جهة بسبب شراسة عدوان البرجوازية ودولتها، وبفعل الاستسلام التدريجي للقيادات النقابية باسم «الحوار الاجتماعي» و«الشراكة» و«مصلحة الاقتصاد الوطني وتنافسيته» وغير ذلك من الأضاليل الأيديولوجية والسياسية النيوليبرالية من جهة أخرى.

باستثناء ديناميات نضال بارزة، بعد سياق ما اشتهر ب «الربيع العربي»، ومنها على الخصوص حراكي الريف وجرادة، ونضال المفروض عليهم-هن التعاقد، بالإضافة لعدد قليل جدا من النضالات القتالية الأخرى، فإن التنظيم الذاتي كان غائبا. وكان لتوالي الإخفاقات بالتأكيد أثر بالغ أدى لاستفحال أزمة النقابات وشيوع الفئوية والبحث عن طرق مختصرة بدل بروز مجموعات نضال تبلور استراتيجيات نضال بديلة.

اتسعت الفجوة الآن وصار العداء للنقابة شائعا، وانتشر على نطاق أوسع وصمها بالخائنة، وخادمة الدولة وسياساتها، وظهر ذلك بجلاء في الدينامية الإضرابية الأخيرة بقطاع التعليم.

لا سبيل سوى النضال

لن تتراجع الدولة بسهولة، ومن تلقاء نفسها، عن تعدياتها النيوليبرالية، فهي واقعة تحت رحمة سياسات تمليها الامبريالية ومؤسساتها المالية والاقتصادية والتجارية العالمية. وحتى الآن لا سبيل للتعافي من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. أكثر من ذلك ستواصل تداعيات الأزمة العالمية وآثارها المحلية سيرها نحو أسوء مما هي عليه.

ففي كل مرة تهُبُّ الدولة لإنقاذ الرأسمال بالمليارات من الدراهم، مفاقمة بذلك العجوزات العمومية الداخلية والخارجية. وبالمقابل يتواصل التدهور الاجتماعي للطبقة العاملة في ظل هزالة الأجور والتسريحات والبطالة وعقود العمل الهش.

ما من سبيل سوى النضال، وما تجربة الحراك التعليمي المجيد إلا برهان حي على ذلك؛ قوة غضب جماهيري عفوي منفلت من الرقابة البيروقراطية، لكنه بقي مشتتا وقطاعيا غلبت عليه الفئوية. ومع ذلك فقد أظهرت التجربة أنه يستحيل تحقيق انتصارات مهمة دون الكفاح الوحدوي والديمقراطي.

من المهم جدا أن تتلاقى النضالات في أفق إضراب عام يتيح للجميع إمكانية الانتصار، خاصة في هذه الأوقات العصيبة من الأزمة، المتسمة بتفشي التضخم والغلاء، حيث من الضروري للغاية أن يشكل طريق النضال خيارا أساسا من أجل تلبية المطالب وصيانة المكاسب وتوسيعها.

من أجل قيادة بديلة

تتمثل إحدى العقبات الأساس بوجه هذا المسار في السياسة الخيانية للقيادات النقابية الرئيسة التي تمنع تلاقي النضالات وترفض التوجه نحو الإضراب العام وتنسف روافده التي تبرز هنا وهناك. انها تفضل الدفاع عن «مطالب» غامضة تماما، والمشاركة في «مشاورات» مع أرباب العمل والحكومة، والدعوة إلى «أيام إضراب» متباعدة، دون أدنى منظور. وقد شهدنا مجددا مدى ضرر تلك السياسة بمناسبة الإضراب الاستثنائي الذي شهده قطاع التعليم على مدار ثلاثة أشهر.

ومع ذلك، فإن تطور الأزمة وتفاقم هجمات الدولة سيؤدي حتما إلى نضالات وإضرابات تنحو عفويا نحو التجذر أكثر.

ستتعلم الجماهير المندفعة للنضال من هزائمها، وستستخلص الدرس الرئيس، مِنْ كَوْنِ النضالات في حاجة ماسة، [لضمان الانتصار] لقيادة بديلة عن قيادة البيروقراطيات النقابية القائمة والأحزاب الإصلاحية الخائنة. قيادة منبثقة من رحم النضالات، ومن قوى سياسية مناصرة حقيقة، قولا وفعلا، لخيار النضال ولأهداف الطبقة العاملة الآنية والمستقبلية.

تلك أم المهام الواجب الانكباب عليها: بناء أدوات النضال الكفاحية الديمقراطية الوحدوية، وفق برنامج نضال آني استعجالي ووفق استراتيجية نضال مناهضة للرأسمالية وشرورها.

حملة التوقيف عن العمل بسبب الإضراب بقطاع التربية الوطنية: أي موقف نقابي؟

بقلم، أ.د. نقابي
فبراير 2024

يعد الحرمان من الدخل من خلال التوقيف عن العمل أحد وسائل القمع التي تلجأ لها الدولة لمواجه مطالب الشغيلة، وهذا التوقيف عن العمل هو مقدمة لعقوبات إدارية ومالية مختلفة الحدة، عقوبات قد تصل للطرد من العمل. كما أنه قد تصعد الموقف إزاء جزء من الموقوفين ليصل للمتابعة القضائية والسجن.

وإذا كانت الحركة العمالية والنقابية قد خبرت مختلف صنوف التنكيل من الطرد من العمل إلى السجن والاغتيال (عبد الله مناصر، مصطفى لعرج، الفريزي..)، أو مواجه المحتجين بالرصاص في الانتفاضات الشعبية المتكررة التي عرفتها مختلف مناطق البلاد في العقود السابقة. فمن المفترض أن يكون رد القيادات النقابية المركزية سواء القطاعية أو الوطنية، حازما على حملة التوقيف عن العمل التي استهدفت المئات من النقابيات والنقابيين بقطاع التعليم. على اعتبار أن هذا التوقيف طعنة حادة في نضال الشغيلة ومحاولة لتكسير عزيمة النضال لديها.

هكذا كان واجبا على القيادات النقابية الخمس بالتعليم، أن توقف كل تفاوض مع الوزارة في ضل حملة التجويع المسعورة لمئات النقابيين والنقابيات، كرد بالمثل على الوزارة التي رفضت التفاوض في ضل الاحتجاجات. النقابات المكافحة الوفية لعلة تواجدها عليها رفض التفاوض تحت سياط التجويع والتهديد بالطرد من العمل وبالسجن. بل عليها الدعوة للنضال لمواجهة ذلك.

عدم مواجهة إجراءات الوزارة نضاليا وإجبارها على التراجع عن سياسة تجويع وإرهاب الشغيلة، يعد وصمة عار في وجه كل منظمة نضال نقابي وفية لعلة وجودها. غير أن فداحة التهاون من طرف القيادات النقابية التعليمية الخمس هو عدم إطلاقها لحملة تضامن مالي مع الموقوفين والموقوفات لإبطال مفعول سياسة التجويع الوزارية. على اعتبار أنها الأكثر وعيا بخطورة التوقيف عن العمل وضرره بالنسبة للحركة النقابية وحركة النضال بشكل عام، وإدراكها لهدف الدولة منه وهو إعطاء درس سلبي للقطاعات الأخرى، بعد الدرس النموذجي في النضال الذي سطرته شغيلة التعليم العمومي على امتداد ثلاثة أشهر.

كان ولازال واجبا على القيادات النقابية التعليمية الخمس تجنيد مواردها المالية وإحداث صندوق مركزي للتضامن مع الموقفين والموقوفات عن العمل و إطلاق حملة تضامن مالي وسط المناضلين والمناضلات، وعموم الشغيلة حتى يتم توفير أجور الموقوفين مهما طالت مدة التوقيف. وبالتالي ضمان كرامة الموقوفين وأسرهم وحمايتهم من التجويع التي أرادته الوزارة لهم. وتوجيه رسالة لكل الشغيلة المناضلة بأن التنظيمات النقابية ومنضمات النضال لا تتخلى عن أعضائها وقادتها. وأن التضامن المادي والمعنوي بين مكونات الشغيلة جزء أساس في النضال. وأن ذلك هو الكفيل بتحقيق مكاسب للشغيلة على درب تحررها من كل أشكال القمع والاستغلال والاضطهاد.

إن كل منظمات النضال النقابي وكل المناضلات والمناضلين النقابيات والنقابيين مدعوات ومدعوين لبناء حركة تضامن وطنية مع الموقوفين والموقوفات عن العمل، تجمع بين أشكال نضال ميداني وتضامن مالي، حتى يتم تحصينهم ومعهم أدوات النضال ضد تعديات الطبقة البورجوازية ودولتها.

عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

احتجاج موظفي المندوبية السامية لقدماء المقاومين

دعت النقابة الوطنية لموظفي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، التابعة للاتحاد المغربي للشغل، العمال المنضوون تحت لوائها إلى حمل الشارة أيام 13 و20 و21 فبراير المقبل، بالإضافة إلى حملها أيام 27 و28 و29 من الشهر نفسه، وأعلنت عن استغلال «الأنشطة المنظمة بالوحدات الإدارية من أجل التعريف بالوضعية التي تعيشها الشغيلة».

أكد العمال أن اختيار النقابة هو النضال من أجل تحقيق مطالب موظفات وموظفي القطاع دون مساومة. كما رفضوا، «للمذكرة الإدارية عدد 04 بتاريخ 26 يناير 2024»، واستنكرت «الاستمرار في استهداف جيوب الموظفين بإصرار الإدارة على الاحتفاء بـ 36 حدثا تاريخيا وبنفقة صفر درهم»، وطالبت رئيس الإدارة بـ «كشف نتائج التحقيق للشغيلة حول الافتحاص المالي لجمعية الأعمال الاجتماعية».

شغيلة المالية تحتج تأكيدا على مطالبها

سطرت شغيلة المالية في شخص النقابة الوطنية للمالية (ك.د.ش) برنامجا نضاليا بدأ ب: تنظيم وقفة احتجاجية يوم 25 يناير 2024 على الساعة 11 صباحا أمام وزارة الاقتصاد والمالية 2024 وقد تم منعها من طرف أجهزة الدولة ؛ وخوض إضراب وطني إنذاري يوم الخميس 8 فبراير 2024.

تطالب النقابة بتحيين مشروع النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة وإدخال تعديلات على بعض مقتضياته وفق المكتسبات التي استفادت منها قطاعات أخرى وذلك بالزيادة في الأجر بمبلغ: 1500.00 درهم دفعة واحدة وصافية لجميع الفئات؛ وإقرار الدرجة الجديدة لجميع موظفي القطاع.

وقفة احتجاجية للمتقاعدات وللمتقاعدين في القطاع الخاص أمام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

نظم المتقاعدون والمتقاعدات في القطاع الخاص وقفة احتجاجية يوم 24 يناير 2024 أمام المقر الرئيسي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالدار البيضاء، احتجاجا على تملص الحكومة من التزاماتها واصرارها على حرمان أزيد من 40% من المتقاعدين و المتقاعدات من حقهم في المعاش (0 درهم شهريا) و المطالبة بتنفيذ مضامين اتفاق 30 أبريل 2022 والقاضي بإلغاء الشرط المجحف ل 3240 يوم الذي يرمي بعشرات الالاف من المتقاعدين للفقر والفاقة. والمطالبة بزيادة عامة جزافية بقدر 1500 درهم وربط الحد الأدنى للمعاشات بالحد الأدنى للأجور. يذكر بأن عدد المتقاعدات والمتقاعدين هو 700.000 حسب نقابة (إ م ش)، المنخرطون في نظام التقاعد لأجراء القطاع الخاص داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

استمرار عمال النظافة بالحسيمة في الاحتجاج

لازال عمال النظافة بإقليم الحسيمة يحتجون بسبب رفض ممثلي شركة «كازا تيكنيك»، والمسؤولين بمجموعة الجماعات «نكور غيس» تلبية المطالب العادلة المتمثلة في: الزيادة في الأجور بالنسبة للعمال والمهنيين الزيادة في منح المردودية ، الأوساخ ، والاخطار، ومنحة عيد الاضحى وعيد الفطر، ومنحة الدخول المدرسي، ومنحة الولادة، منحة التقاعد والوفاة. كما يطالب العمال بالتلقيح السنوي والاستفادة من الخدمات الصحية، وتوفير وسيلة نقل المستخدمين، وتوفير ملابس وأحذية ذات جودة وحسب فصول السنة، وتوفير المرافق الصحية على مستوى المرأب، واحداث مركز انطلاق إلى العمل والعودة للعمال مجهزة بالمرافق الصحية، وأماكن للاحتفاظ بملابس العمل وذلك على مستوى مجموعو الجماعات نكور – غيس، مع ضرورة توصل العمال بكشوفات الحساب مباشرة بعد استلام اجورهم.

العاملات في احتجاجات بعمالة المضيق الفنيدق بسبب تعثر شركات عن تسديد أجورهن

لا تنقطع الاحتجاجات في عمالة المضيق الفنيدق، فالمئات من العاملات والعمال في شركات دعمتها السلطات، بعد إغلاق معبر باب سبتة، يحتجون على قيام رب العمل بخفض الأجور إلى النصف، مع التهديد بالتسريح الجماعي بسبب ضائقة أصابت شركته. شركة CIRCUTEX كانت واحدة من هذه الشركات التي بدأ صاحبها العمل في وحدة للنسيج في المنطقة الصناعية بتطوان (عين لحصن)، مشغلا حوالي 500

عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

سيدة ممن كن يعملن في الماضي بمعبر باب سبتة. إلا أن قدرته على الاستمرار سرعان ما تلاشت بفعل مشاكل اقتصادية. يريد رب الشركة تقليص أجور عاملاته بالنصف. فالنساء اللائي كن يحصلن على 3 آلاف درهم شهريا، أخذن هذا الشهر 1500 درهم فقط. تطالب العاملات الدولة بتقديم المساعدة لرب العمل من اجل استمرار الشركة.

أطر ومستخدمو دار الطالب بأولاد عبو بإقليم برشيد يحتجون.. لا أجور و300 مستفيد عرضة للتشرد والهدر المدرسي

احتج اطر ومستخدمو دار الطالب بأولاد عبو أمام عمالة إقليم برشيد لأنهم لم يتوصلوا بأجورهم لأزيد من 6 أشهر. تم إغلاق المؤسسة أبوابها في وجه المستفيدين جلهم من الدواوير والقرى المتواجدة بالإقليم بسبب مشاكل مالية وتنظيمية. أقدمت نيابة التعليم في برشيد على وقف الشراكة التي تجمعها مع دار الطالب والطالبة.

احتجاج الأساتذة المرسّبون

خاض "الأساتذة المتدربين" الذين يقولون إنهم "رُسّبوا" في امتحان المراكز الجهوية للتربية والتكوين، وقفة أمام مقر الوزارة، يوم 21 يناير 2024 الأحد. يذكر أن احتجاجات "الأساتذة المتدربين المرسّبين" انطلقت مطلع شهر يناير 2016، لمدة ستة أشهر، تعبيرا عن رفض مرسومَيْن أعدتهما الحكومة في عهد الحكومة أنذاك، وأيضا بعد "ترسيب 150 أستاذا وأستاذة.

وجاء في بيان تنسيقية المتدربين حينها بأن «هذا الترسيب التعسفي استهدافٌ للمناضلين»، معتبرة أنه «خرْق للمحضر الموقّع يوم 13 أبريل 2016 بينها وبين الدولة المغربية القاضي صراحة بتوظيف الفوج كاملا»، مشيرة إلى أن المحضر المذكور «شهدت عليه كل مكونات المجتمع المغربي ووقعت عليه نقابات القطاع».

يطالب الأساتذة المعنيون بـ»الإرجاع الفوري لكل الأساتذة المرسّبين والأستاذات الحوامل وأصحاب الشواهد الطبية إلى مقرات عملهم مع تسوية وضعيتهم المادية والإدارية بأثر رجعي «. كما دعت النقابات التعليمية الموقّعة على محضر 13 أبريل 2016 إلى الاستمرار في طرحه والدفاع عنه بالحوار القطاعي مع باقي الملفات، مشددة على أن الاطارات النقابية ما زالت مَعنيّة بمتابعة تنفيذ مضامين المحضر المذكور.

وخلال الوقفة الاحتجاجية، تضامن «الأساتذة المرسّبون» مع زملائهم من الأساتذة الذين تم توقيفهم من لدن وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، على خلفية الإضرابات والاحتجاجات التي شهدتها الساحة التعليمية خلال الأسابيع الاخيرة ضد النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية.

عمال شركة «فرتيما» يحتجون أمام المحكمة التجارية بالدار البيضاء

احتج عمال شركة «فرتيما»، المنضوون تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نهاية شهر بداية شهر فبراير 2024 بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر المحكمة التجارية بالدار البيضاء، وذلك استمرارا لمسلسلهم النضالي، ضد ما وصفوه بـ «التواطئات التي تستهدف حقوق الأجراء». طالب العمال بوقف انتهاك حقوقهم ومكتسباتهم، وبالتدخل العاجل من أجل إنصافهم. بدأت المعاناة منذ العام 2017. صدرت أحكام ضد رب العمل بتعويض العاملين عن الطرد التعسفي لكن دون جدوى بحيث لم تنفذ الأحكام. يذكر أن العمال كان عددهم 160 عامل.

احتجاج النساء العاملات في الفنيدق، لا ثقة في أرباب العمل أو في دولتهم

بقلم، اكوليز

احتجت عاملات في شركة متخصصة في استيراد وتصدير الملابس والأحذية المستعملة في مسيرة، نهاية شهر يناير من العام 2024، في مدينة الفنيدق، ضد ما يُنشر حول تعرضهن للتحرش الجنسي في الشركة ويرفعن شعارات داعمة لرب عملهن بوجه البرلماني عبد النور الحسناوي، (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) الذي كان قد وجه سؤال كتابي في البرلمان رقم 14562 بتاريخ 22 يناير 2024 حول «وجود خروقات لبنود دفتر التحملات الملتزم بشأنه» من طرف رب العمل. وأضاف «.. بحيث لا تلتزم بهذه النسب (تبيع في السوق الوطنية 100% من المنتوج) ولا تتوفر على معمل خاص بهذه السلع باستثناء الفرز فضلا عن تصدير الأطنان من المواد في غياب تام لأية رقابة..».

يبدو الحدث عاديا وطبيعيا: خروج شغيلة تضامنا مع رب عمل أسيء إليه في البرلمان. سأحاول أن أشرح بعض الأمور كي لا يمر هذا الحدث بشكل عادي وطبيعي.

عودة لأحداث الفنيدق في العام 2021

تمثل العاملات المحتجات جزء من مئات النساء اللواتي كن من ممتهنات تجارة نقل البضائع من معبر سبتة ومليلية سابقا. أرغمن على العمل في معامل استيراد وتصدير الملابس المستعملة. يتذكر القارئ بأن الدولة قامت في العام 2019 بوقف نشاط نقل البضائع في هذه المنطقة وأرغمت على سن إجراءات استعجالية لإطفاء حرارة احتجاجات سكان الفنيدق بداية العام 2021. واتخذت إجراءات تمثلت في إحداث مشروع لوكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال يهدف إلى خلق منطقة أنشطة اقتصادية على مساحة 90 هكتار، بداية بمساحة 10 هكتارات كمنصة بديلة لنقل السلع القادمة من سبتة عبر ميناء طنجة المتوسط وجعل ميناء "بني نصار" منصة لدخول سلع مليلية والترخيص بفتح متجر كبير للشركة السويدية (اكيا) وتوقيع عقد تشغيل للمتضررات من إغلاق المعبر للعمل في شركات النسيج بطنجة وتطوان (1). كما قامت الدولة بتوفير الدعم المالي والامتيازات التجارية وتسهيل الإجراءات لبعض أرباب العمل من أجل انخراطهم في توفير مناصب شغل لهاته الفئة من النساء (2) وتمكين باقي السكان من مواصلة أنشطتهم التجارية عبر إبرام تعاون بين الشركات المستوردة للثياب المستعملة وأصحاب المحلات التجارية في المدينة يقضي ببيع جزء من الانتاج للتجار. وهنا يأتي السؤال

التتمة في الصفحة 08

تتمة الصفحة 07

احتجاج النساء العاملات في الفنيدق، لا ثقة في أرباب العمل أو في دولتهم

بقلم، العاصي

الذي طرحه البرلماني، بعدم وفاء صاحب الشركة بالتزام يلزمه بخلق تعاونية تضم منخرطين من ممتهني تجارة الملابس المستعملة، وتوفير السلع لهم وبأن لهذا الإخلال تأثير على أوضاع هذه الفئة من التجار.

الناظور والفنيدق، اليوم

توجد المنطقة، منذ نهاية العام 2023، على صفيح ساخن. تشهد مدينة الناظور احتجاجات بوجه غلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية للسكان. وخرجت مئات من العاملات بمصنع "كرامة روسيكلاج" لإعادة تدوير الملابس المستعملة، بجماعة بني أنصار في الناظور، من أجل الاحتجاج على توقف الأجور وشحها وضد ظروف العمل الصعبة. كما يحتج إلى اليوم، منذ أسابيع، عمال وعاملات النظافة والطبخ بالمدينة منذ يوم 18 دجنبر 2023، لمطالبة شركة Noble Rest بتأدية الأجور وتوفير كل الحقوق المنصوص عليها قانونيا، يؤازرهم في أشكالهم النضالية كل أعوان الحراسة في الإقليم. وتحتج، في الفنيدق أيضا، عاملات شركة CIRCUTEX، ضد توقف العمل منذ ثلاثة أشهر وخفض الأجرة إلى النصف بحيث أصبحت 1500 درهم من إجمالي 3050 المضمنة بالعقد. يذكر أن هذه الشركة كانت تشغل 500 عاملة وهي واحدة الشركات التي حصلت على رخصة استيراد وتصدير الملابس المستعملة، بهدف تشغيل ممتهنات نقل البضائع بمعبر باب سبتة سابقا.

النساء العاملات والنضال لتحقيق مصالحهن الحقيقية

جابت عاملات شركة SABRY Commerciale مدينة الفنيدق في مسيرة بشعارات مناوئة للبرلماني. اعتبرن سؤال الأخير تهجما وحملة تستهدف رب عملهن، وتؤثر على أرزاقهن. إن العلاقات بين العاملات ورب العمل الكامنة داخل المعمل هي المحدد والمفسر لخروج العاملات دعما لولي «نعمتهن». علاقة متسمة بالتبعية وخارج إطار قانون الشغل (تعتبر النساء العاملات رب العمل منقذنا لهن من البطالة إبان غلق معبر سبتة).

هكذا، فضلن الخضوع التام لرب العمل، كي يضمن مواصلة العمل وقوتهن اليومي. يعتبرن رب العمل أمنا وأمانا في ظل البطالة والغلاء المتفشين، وليتجنبن ويلات الجحيم يتشبثن بالتبعية له. يدفعهن الخوف للدفاع عنه، ويتيح غياب نقابة تفصل المصالح الحقيقية للعاملات عن تلك الخاصة برب العمل استمرار استسلامهن.

والحال أن مصالح العاملات تتمثل في تطبيق كل ما يتيح اشتغالهن في ظروف تضمن الكرامة والسلامة من قبيل الأجور العادلة وتطبيق مقتضيات مدونة الشغل على علاتها، والتصريح بهن لدى مصالح الضمان الاجتماعي. فرب العمل، حين يستهدفن مصلحته، سيستغل أول فرصة لطلب الشرطة من أجل قمع إضرابهن من أجل الزيادة في الأجور، ما يعني خفض أرباحه.

لا تملك العاملات سوى وحدتهن والنضال، فهذا ما يتيح فرصة احساسهن بوحدة المصير كأجيرات وكنساء، وسيجرهن لنقاش مشاكلهن المهنية وتلك القائمة على النوع الاجتماعي، والتداول بشأنها وحول الحلول الحقيقية لها. وهذا ما شهدنا له شبيها في احتجاج العمال البحارة الأخير في مدينة أسفي في أكتوبر في العام 2023، الذي تحول من مساندة أرباب العمل إلى احتجاج كبير ضدهم لم يتوقعه أحد.

مصلحة البرلماني في أن تضمن الدولة سلم واستقرار اجتماعيين

تطبيق القانون والالتزام بدفتر التحملات، هذا ما يريده البرلماني، وليس ما يضمن الأجور العادلة والضمان الاجتماعي والتقاعد المريح. إنه يروم الدفاع عن مقدسات الملكية الخاصة: تطبيق القانون و»المنافسة الشريفة». إنه ينبه الدولة لأخطار انتهاك القانون، ولضرورة الإبقاء على الاستقرار الاجتماعي الذي تزعزعه سلوكات أرباب عمل (مثل رب العمل هذا وهو رئيس المكتب التنفيذي للفيدرالية المغربية للمخابز والحلويات) مستفيدين من مشاريع تشغيل ممتهنات نقل البضائع عبر معبر سبتة ومليلية.

إن البرلماني رب العمل الشاهد على احتجاجات تتوالى للعاملات في المدينة يخاف على مصالحه ومن خلالها يحرص على ضمان استقرار الارباح وديمومتها. إنه يخاف على استقرار الدولة لهذا يتدخل من أجل ضمان سير عادي وسلم اجتماعي في المدينة: فالغلاء يتفاقم والاحتجاجات متواصلة والبطالة منتشرة والتجار الصغار يعانون نتيجة الإفلاس. الأزمة حادة وتداعياتها وخيمة على الشغيلة والفقراء. لهذا فأول المهاجمين على خروج بعض أرباب العمل عن الطريق المرسوم والمهدد للسلم الاجتماعي سيكون رب عمل متفطن.

يتنافس ويتصارع الرأسماليون دون رحمة في السوق فالتسابق على الربح محموم لكنهم يتناقشون ويرتبون أمورهم في البرلمان. لهذا نجد في البرلمان جماعات بورجوازية تمثل قطاعات أو مناطق تتجادل وتتعارض وتتصارع فيما بينها من أجل مصالح محض خاصة بالرفع من الربح أو ضمانه. يشكل البرلمان إذا جلسة نقاش لما هو في صالح الطبقة المالكة لوسائل الانتاج وكيفية ضمان بقاء الملكية الخاصة.

من زاوية نظر البورجوازية فقد أخل أحد أفرادها ب»القانون» وهو في هذه الحال يهدد «النظام العام» الذي يفترض بالدولة أن تدافع عنه. إن هذا «القانون» ليس حياديا، بل هو قانون برجوازي يحمي الملكية الرأسمالية الجماعية، قانون يضمن ديمومة ملكية وسائل إنتاج لقلة من الرأسماليين بوجه كثرة من الناس يشتغلون لقاء أجرة. إن تلك الدولة التي يسألها الحسناوي هي في خدمة بقاء الملكية في يد البورجوازية، لذا فهي لن تعاقب الرأسماليين الذين يقترفون انتهاكات شكلية بحق «القانون» ما لم يشكل تهديدا مباشرا على السير العادي للاقتصاد.

هل الدولة حيادية؟

يعطي سؤال البرلماني الانطباع للجمهور الواسع بأنه يندرج في نقاش وتقييم السياسات العمومية للبلد وسبل تدبيرها الموكول لأجهزة الدولة الموضوعة رهن إشارة محاسبة البرلمانيين ممثلي الشعب. هذا هو الانطباع الأولي. لكن حقيقة الأمر تبدأ فعلا من طرح السؤال، من يسمح لأرباب العمل بخرق القانون؟ من سيقوم بمراقبة تطبيق دفتر التحملات؟ هل يخفى على الدولة الخروقات التي يقوم بها أرباب العمل؟ وهلم جرا من الاسئلة التي قد يطرحها الملاحظ لما يقع في البلد.

ثمة روابط إيديولوجية واجتماعية واقتصادية تشد أفراد الطبقة البورجوازية إلى أجهزة الدولة، فكل الموظفين الكبار يقبضون الأموال والامتيازات التي تتيح لهم التمتع برغد العيش لقاء خدمات حراسة والحرص على الملكية الخاصة وضمان السير الحسن للاقتصاد بما يخدم مصالح ارباب العمل. فالدولة التي يطلب الحسناوي تدخلها ليست حيادية على الإطلاق، بل على العكس من ذلك هي ضامنة وخادمة الرأسماليين.

إن طبيعة الدولة الطبقية تبرز بجلاء حين نركز على دورها القمعي. فأثناء الاضرابات العمالية تتدخل أجهزة الشرطة والدرك، بل حتى الجيش بهدف وقف وإنهاء الإضراب، وتفريق المسيرات العمالية وطرد العمال إن احتلوا معملا وإطلاق الرصاص عليه. بينما لم نشهد حالة واحدة انحازت فيها هذه الاجهزة للعمال أو قامت باعتقال رب عمل طرد عمالا أو أعادت فتح معمل أُغلق في وجه الشغيلة... هنا أيضا يجب أن يجيب البرلماني الحسناوي على سؤال: إلى من يا ترى ستنحاز؟ إذا شهدت رب عمل يطرد شغيلته؟ الأمر لا يحتاج لجواب فهو نفسه رب عمل.

****

هوامش:

(1) أنظر مقال: الفنيدق والنّواحي: إغلاق المعابر التجارية يدفعُ الكادحين- ات للإنتفاض https://www.almounadila.info/archives/9865

(2) أنظر مقال» كرامة روسيكلاج تقطع اجور عمالها للدفع بهم للاحتجاج قصد الضغط على إدارة الجمارك» على موقع اريفيو نت https://www.ariffino.net/

الذكاء الاصطناعي: إبدال ذكاء البشر أم تحريره؟ الجزء الأخير

مجلة النضال الطبقي Lutte de Classe عدد 232 أيار/مايو-حزيران/يونيو 2023 [1]

«إطار» في خدمة الرأسماليين دوماً

الصراع أشرس بقدر ما يعتبر الرأسماليون ودولهم، على حد سواء، هذه الخوارزميات المسماة ذكية، قطاعا استراتيجيا. سواء تعلق الأمر بتوقع تطورات السوق لتكييف استراتيجيتها التجارية، أو امتلاك أحدث الأسلحة «الذكية»–مثل الجنود الآليين الذين نشرتهم مقاولة سامسونج على حدود كوريا منذ عام 2013، والقادرة على تحديد هدف وإسقاطه تلقائيا، على بعد أكثر من 3 كيلومترات- يتوقعون اعتمادهم مستقبلاً على التروستات التي تكون قد نجحت في فرض تحكمها بالقطاع. مقاولات المجال الرقمي العملاقة في أمثل وضع لمعرفة ذلك، بقدر ما أن هذا بالضبط ما قامت به قبل عشرين عاما: عبر التحكم بإنترنت، أصبحت مقاولة جوجل، في غضون بضعة سنوات، من أكبر المقاولات في العالم، برسملة سوقية تتجاوز بكثير قيمة تروست النفط إكسون موبيل مث ExxonMobil، أو بنك استثماري مثل غولدمان ساكس Goldman Sachs.

يكمن أساس فكرة هذه المواجهة في مسألة البيانات المستخدمة لإحداث هذه البرامج، أي جميع النصوص، والصور، ومقاطع الفيديو المخزنة في خوادم أجهزة الكمبيوتر. تمثل هذه البيانات سوقا عملاقة، وفي أوجه توسعها: في عام 2020، أنتج مستخدمو الأجهزة الإلكترونية 64 زيتابايت، أي ما يعادل 64 مليار محرك أقراص صلبة. آنذاك، قدر ويلبر روس Wilbur Ross، وزير التجارة سابقاً، في عهد دونالد ترامب، قيمة البيانات المتبادلة بين أوربا، والولايات المتحدة الأمريكية، بمبلغ 7100 مليار دولار. المنافسة شرسة لمعرفة من يستطع استخدام هذه البيانات، وبأية شروط. في عام 2015، ألغت محكمة العدل الأوربية معاهدة الملاذ الآمن، التي كانت تنظم عمليات نقل البيانات بين الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، ورأت أنها «لم تكن تحمي خصوصية مواطني أوربا بما يكفي». أما معاهدة درع الخصوصية بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، التي حلت محلها، فألغيت بدورها عام 2020، لنفس السبب.

تضطر مقاولات أوربا الراغبة في الاستفادة من توقعات خوارزميات عمالقة مقاولات التكنولوجيا، لتكييف استراتيجيتها مع تطورات السوق، ليس وحسب إلى منحها حصة من أرباحها، لكن أيضا إرسال معلومات إليها حول زبنائها، ومنتجاتها، وسيرورات صناعتها، وتخشى أن ينتهي بها الأمر في أيدي المنافسين. وعلى النحو ذاته، ترفض دول أوربا بتاتاً، منحها بيانات سرية واستراتيجية، قد تحصل عليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وراء ستار تصريحات كبار المسؤولين الأوروبيين العامة حول «الدفاع عن الخصوصية»، حماية المصالح الخاصة لرأسماليي أوربا ضد احتكار المقاولات الأمريكية لسوق المجال الرقمي.

يعول من يطالبون بوضع إطار لاستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة على الدول، وفي المقام الأول أقواها، لفرض هذه السيطرة. صرح إليعازر يودكوفسكي Eliezer Yudkowsky(مدير معهد أبحاث الذكاء الاصطناعي MIRI) في حوار مع مجلة تايم الأمريكية، يوم 29 آذار/مارس، بعدم كفاية توقف ستة أشهر، لأن الأمر يتطلب حظرا كاملا، في العالم برمته. لا ينبغي، على حد تعبيره، التردد في التدخل عسكرياً، لفرض هذا الحظر: «إذا أشارت أجهزة الاستخبارات إلى أن بلداً خارج الاتفاقات قيد تصميم مجموعة وحدات معالجة الرسومات GPU [معدات أجهزة الكمبيوتر المستخدمة لتصميم برامج التعلم الآلي]، لا تخافوا نزاعا مسلحا بين الأمم، أكثر من خشية انتهاك التوقف عن تصميم برامج الذكاء الاصطناعي؛ واستعدوا لتدمير مركز بيانات غير قانوني عبر القصف عسكرياً». مع نهج سياسة كهذه، ليس الذكاء الاصطناعي هو الذي يمثل خطرا مميتا!

هذا يشير إلى ما قد يبدو عليه اتفاق دولي بشأن الذكاء الاصطناعي. توجد بالفعل معاهدات مماثلة ضد انتشار الأسلحة الذرية. تنص عملياً، على ضمان احتكار الدول الكبرى لهذه الأسلحة، بما في ذلك أكثر الأساليب وحشية. قامت إسرائيل مؤخرا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الوحيدة التي استخدمت القنبلة الذرية ضد مدينتين في اليابان، بقصف مركز نووي في إيران، بمبرر منع انتشار الأسلحة الذرية. في عام 2003، غزت الولايات المتحدة الأمريكية العراق ودمرته، باسم مكافحة الأسلحة البكتريولوجية والكيميائية. في إطار الرأسمالية، لا يمكن أن يندرج «تنظيم إطار الذكاء الاصطناعي» إلا في ما تفرضه القوى الإمبريالية العظمى من قانون، وفقا لمصالح رأسماليي أوطانها.

التحكم بتنظيمنا الاجتماعي بوعي: معركة يتعين خوضها

يمثل استمرار خطر انقلاب أعظم الاكتشافات العلمية، ضد مصالح أغلبية البشر الساحقة، أحد أعراض عجز المجتمع كلياً عن التقدم، في إطار قانون السوق، والمنافسة الضيق لتحقيق الربح. قد تصبح خوارزميات التعلم خطوة هائلة إلى أمام، مما يوفر ملايين ساعات عمل البشر، إذا كانا توظيفها لتخطيط كيفية اشتغال الاقتصاد. توفر إمكانية رقمنة المهام المتكررة في تدبير المخزونات، والإدارة، والمحاسبة. بناء على المعلومات المقاسة سابقاً، قد تقدر الحاجات المستقبلية، عبر التكيف مع دورات الإنتاج والمواسم، الخ.

توجد المصانع المليئة بأجهزة الاستشعار، وتتمركز البيانات التي يتم قياسها أثناء سيرورة الإنتاج على خوادم الكمبيوتر، وستتيح الخوارزميات تشغيل مصانع بأكملها، وحتى سلاسل إنتاج كاملة. لكن، لا يمكن تنفيذه ذلك كله، إلا عن طريق القضاء على الملكية الخاصة، لمركزة المعلومات في جميع مراحل السلسلة. مما يستدعي مسبقا تولي البشر زمام أمور تنظيمهم الاجتماعي.

لا تفرض الرأسمالية المتعفنة قيودا على تطور البشر اقتصادياً، ومادياً وحسب، بل تعيق أيضا تطورهم الفكري. أصبح من الشائع على نحو متزايد، بما في ذلك في الأوساط الأكاديمية، الادعاء بإحلال الفهم العلمي مكان التعلم الإحصائي. قالت فريدريك فيدال Frédérique Vidal، الباحثة، ووزيرة التعليم العالي والبحث سابقا، في عهد ماكرون، في خطاب، عام 2017، بالمعهد الفرنسي للأبحاث في علوم الحاسب الآلي والأتمتة INRIA: «يشهد العلم [...] ثورة ايبيستمولوجية مع تنفيذ «نمط برمجة رابع» من الاكتشاف العلمي، منذ عشر سنوات وحسب، عبر التحليل والاستغلال المكثف للبيانات، دون حاجة مسبقا، إلى نموذج يصف الواقع.» لكن، لا يمكن أن يؤدي تحليل البيانات، إلا إلى توصيف العالم، في حين يحدد نموذج أسبابا، ونتائجا تتيح التأثير فيه. وهكذا، تمكن كيبلر من وضع قوانينه التي تصف مدار النجوم والكواكب، انطلاقاً من البيانات التي جمعها عالم الفلك تيخو براهي. لكن النموذج الذي اخترعه نيوتن أتاح تصور قوة جاذبية صالحة، ليس وحسب للكواكب ولكن أيضاً، لجميع الأجسام، التي تستخدم اليوم في قيادة الطائرات، ووضع الأقمار الاصطناعية في المدارات. وبالتالي، يعتبر وضع الاثنين على نفس المستوى، وجهة نظر محافظة، تستتبع التخلي عن إيجاد ركائز للتأثير في حولنا من عالم.

الجزء الثالث: فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

27مايو 2019، بقلم تيتي باتاشاريا

الهجوم على إعادة التوزيع والوصول إلى المنتج الاجتماعي

لعبت إعادة هيكلة الرأسمالية العالمية منذ ثمانينيات القرن العشرين دورا محددا للغاية في مسار إعادة الإنتاج الاجتماعي عموما ومسار الوصول إلى المنتج الاجتماعي وإعادة توزيعه بالخصوص. من المهم أن نفهم أن فعالية السياسات النيوليبرالية في مجال الإنتاج والتجارة يمكن تفسيرها بحقيقة كون هذه السياسات قد قضت في الوقت نفسه على المؤسسات الداعمة لعمل إعادة الإنتاج. جرى تفكيك البنية التحتية العمومية، من الصحة العمومية إلى التعليم، ومن الخدمات البلدية إلى النقل العمومي، بسرعة بنفس الطريقة التي جرى بها نزع ملكية أراضي عديدة من قبل الصناعات الاستخراجية الجديدة.

كيف ساعدت هذه السيرورة رأس المال؟ إن تفكيك الدعم المؤسسي العمومي لإعادة الإنتاج الاجتماعي لا يعني أن العمال قد تم إعفاؤهم من الآن فصاعدا من الذهاب إلى العمل في المجال الإنتاجي. بل على العكس من ذلك، فإن هذا الهجوم يعني ببساطة أن كل الدعم الذي كانت تقدمه السياسات العمومية سابقا إما أنه يُصرف إلى أسر فردية، أو جرت خصخصته ولا يمكن تحمله بالنسبة للغالبية العظمى من السكان. تلقت الحدائق العمومية، التي بنيت بأموال عمومية، أحيانا تمويلا من مانحين خواص، وشركات كبيرة، وأغلقت أبوابها أمام أطفال الطبقة العاملة. هناك دائما حمامات سباحة وبرامج أنشطة مدرسية موازية، ولكن فقط لمن يستطيعون تحمل تكاليفها.

هكذا، كان على العائلات، وخاصة النساء، افتراضيا وبالتالي تفسيريا، تولي الأنشطة التي لم تعد عمومية ولا يمكن تحملها فرديا [61].

جعلت هذه الهجمات العاملين/آت، الرجال والنساء، أكثر هشاشة في أماكن العمل وأقل قدرة على المقاومة.

بحلول العصر النيوليبرالي وتخطي غرقه الكبير عام 8002، كانت إعادة الإنتاج الاجتماعي للطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم قد تعرضت بالفعل لضغوط كبيرة.

ولا جدال الآن في أن الأزمة المالية أدت إلى زيادة العنف القائم على النوع. في بريطانيا، ارتفع العنف المنزلي بنسبة 53٪ في عام 0102. وفي أيرلندا، حدثت زيادة بنسبة 12 في المئة في عدد طلبات النساء المقدمة لمصالح خدمات ضحايا العنف مقارنة بعام 7002. وصل هذا الرقم إلى مستويات قياسية مرة أخرى عام 9002، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 34 في المئة عن أرقام عام 7002. وفي الولايات المتحدة، وفقا لدراسة خاصة أجريت عام 1102، أبلغت 08 في المئة من الملاجئ عن زيادة في العنف المنزلي للسنة الثالثة على التوالي–37 في المئة من هذه الحالات كانت مرتبطة ب «قضايا مالية»، بما في ذلك فقدان الوظيفة. أشير هنا إلى أزمة 8002 كمثال على الأزمة الرأسمالية، مع الأخذ في الاعتبار أنها ليست الأخيرة من نوعها، ولا الأولى. في الواقع، التجأ بعض الباحثين بانتظام إلى أرقام فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين في الغرب للمساعدة في فهم الأزمات الاقتصادية التي تلت ذلك. كيف يمكن لمثل هذا المخطط أن يدعم فرضية تؤكد على التوزيع والوصول إلى المنتج الاجتماعي؟

غالبا ما أجبرت النساء حرفيا، بسبب عدم قدرتهن على إعالة أسرهن، على البحث في الشوارع. وجدت دراسة أجراها البنك العالمي ومجموعات المجتمع المدني أنه أثناء الأزمة الاقتصادية ، لجأ أفقر الناس «إلى زيادة مشاركة النساء والأطفال في أنشطة كسب العيش، مثل جمع نفايات الورق المقوى» في الشوارع [71].

ولم تؤد الأزمة المالية إلى زيادة عبء إعادة الإنتاج فحسب، بل دفعت الخسائر الكبيرة في الوظائف وخفض الأجور النساء إلى اختيار العديد من الأنشطة المأجورة في نفس الوقت أو قبول ظروف عمل أسوأ.

ولكن حتى مع عمل النساء لفترة أطول وأطول، وتحولهن إلى معيل حقيقي، ظل عمل المرأة في المجال العام ملوثا بالعمل غير الرسمي المجاني الذي تقوم به في المجال الخاص. لنأخذ حالة الولايات المتحدة، حيث تم خلق 000.000.56 وظيفة خلال فترة إعادة الهيكلة النيوليبرالية وشغلت النساء 06٪ منها بين عامي 4691 و7991. ما نوع هذه الوظائف؟ توضح عالمة الاجتماع سوزان ثيستل كيف:

كانت النساء محور التوسع السريع للثلث الأقل أجرا في قطاع الخدمات، حيث وفرن غالبية القوة العاملة في أسرع وأكبر مجال من الوظائف ذات الأجور الهزيلة. لقد أدرك الاقتصاديون منذ فترة طويلة أن [...] تطوير قطاعات جديدة، وتحويل العاملين-آت لحسابهم الخاص إلى عمال مأجورين، هو مصدر أرباح ضخمة، ما يدفع أكبر الشركات إلى ترحيل الإنتاج [...] وتجدر الإشارة إلى أن هذا النهج المربح نفسه كان ساريا في الولايات المتحدة نفسها. عندما غزى السوق المطابخ وغرف النوم، وجرى تحويل أنشطة منزلية عديدة إلى عمل مأجور، وشهدت الإنتاجية ارتفاعا بشكل حاد [81].

وبما أنه قطاع خال من إجراءات ضبط وقوانين عمل، فإن العار الحقيقي لما يسمى ب «القطاع غير الرسمي» هو أن الأنشطة التي تجري ضمنه، شأنها شأن العمل المنزلي في المجال الخاص، لا حصر لها ويمكن القيام بها إلى أبعد مما يعتبر مقبولا اجتماعيا كساعات عمل لائقة. تسلط قضيتا اغتصاب حديثتان في الهند النيوليبرالية الضوء على الصلة بين السياسات النيوليبرالية والهجوم ضد النساء.

وهناك طريقة معروفة «لإلقاء اللوم» على ضحية الاغتصاب تسمح للتحقيقات بالتركيز على الضحية الأنثى أكثر من التركيز على المغتصب. وفي الهند، اتهمت النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب «بالخروج في وقت متأخر من الليل»، وهو ما يعلن المتهمون أنه قد يبرر مصير النساء. وفي المحكمة، ادعى محامي ثلاثة من الرجال الخمسة المتهمين في قضية المرأة التي اغتصبت وقتلت في دلهي في عام 2102 أن النساء «المحترمات» لسن أبدا ضحايا للاغتصاب. وقال مانوهار لال شارما للمحكمة «لم أر حالة واحدة أو مثالا على اغتصاب امرأة محترمة» متهما الضحية بالخروج ليلا مع رجل لم تكن زوجة. وعملت ضحيتا القضايا الأكثر شهرة في دلهي–المرأة التي قتلت في ديسمبر 2102 والمرأة التي تعرضت للهجوم في داولا كوان–في مراكز اتصال خارجية لشركات غربية. كن يعملن في نوبات ليلية حتى يتاح لهن العمل خلال ساعات العمل النهارية في الجهة الغربية. وبالإضافة إلى وضعهن غير المستقر والهزيل الأجر في سوق العمل، هناك خطر المشي من وإلى العمل في مدينة ذات سجل سيئ للغاية من حيث الحماية الحكومية للنساء. في ليسوتو، تعرضت النساء للاغتصاب لأنهن يغادرن مصانع الملابس في وقت متأخر من الليل، في حين تقول العاملات في بنغلاديش إن العمل لفترة طويلة والعودة إلى المنزل في وقت متأخر، الثانية صباحا، يمكن أن يثير الشكوك والمواقف التهديدية من الأزواج أو الأقارب الذكور، «خاصة عندما يشير أصحاب العمل–الذين يسعون إلى إخفاء الأدلة على هذا الاستغلال المفرط–إلى [...] بطاقة العمل حيث يسجل وقت مغادرة المصنع في الساعة 6 مساء [02]»

كيف يمكن فهم هذا القلق المنتشر حول الحياة الجنسية للنساء، التي صارت الظل الحقيقي الذي تلقيه النيوليبرالية على جميع المجالات؟ بمعنى ما، إنه نتيجة تسليع الجنس على نطاق واسع، لكنني أود أن أقترح كون مثل هذه المخاوف انعكاسا لآليات أعمق تتعلق بالانضباط أثناء العمل والعنف الاجتماعي.

الجزء الرابع: فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

27مايو 2019، بقلم تيتي باتاشاريا

ما هي إعادة توزيع المنتوج الاجتماعي؟

ما هي المكونات الأساسية للمنتج الاجتماعي لدى غالبية السكان؟ الغذاء والمأوى هما الضروريتان الأساسيتان لإعادة الإنتاج–وللاستمرار على نفس المنوال، وجميع الخدمات الاجتماعية اللازمة للحفاظ على حياة إنسانية وكريمة مثل الصحة والتعليم ودور الحضانة والمعاشات التقاعدية والنقل العمومي.

المنزل، أو حرفيا «المقر الرئيسي»–تماما مثل الأسرة–لديه سمتان متعارضتان في ظل الرأسمالية. فمن جهة، يبدو أن المنزل هو المكان الأكثر أمانا لمعظمنا، على النقيض من العنف وعدم اليقين في الأماكن العامة. يمكن لعلاقات إنسانية حقيقية، يسودها الحب والتعاون، أن تزدهر داخل جدران المنزل الأربعة–علاقات يمكن اختبارها سرا من خلال ضحك طفل أو قبلات متبادلة بين الزوجين. لكن المنزل، المعزول عن النظرة الاجتماعية، يمكن أن يكون أيضا مسرحا لأعمال عنف بين الأشخاص ولأسرار مخزية. كلنا شهد مشهد امرأة تحاول إخفاء علامات ضرب باهتة بوشاح، أو طفل يصبح أبكما حين يذكر عَمٌّ «محب» في محادثة، وكل من شهد منا هذه المظاهر يعرف حجم هذه الأعمال الخسيسة. ولكن مهما كانت المظاهر النفسية لديناميات المؤسسات الأسرية، تظل الحقيقة أن المنزل هو ملجأ بالمعنى المادي والأكثر فظاظة. إنه حرفيا الملجأ المادي للعمال لاستعادة النشاط قبل يوم العمل التالي.

ليس مستغربا أن الضغوط المالية الناجمة عن الرهن العقاري والمصادرات العقارية في بلدان الشمال–أي وفقا لنظرية إعادة الإنتاج المرتبطة بتدمير مسكن آمن بمثابة بعد جوهري لإعادة إنتاج أجساد العمال والعاملات–ساهمت بصورة كبيرة في زيادة العنف المنزلي بعد عام 2008. أثبتت الإحصائيات، في الولايات المتحدة، بشأن الأسر والمنازل بشكل قاطع أن النساء عموما، والنساء الأمريكيات من أصل أفريقي على وجه الخصوص، هن الأكثر عرضة ليصبحن ضحايا كل من القروض السامة والعنف المنزلي نتيجة لعمليات الإخلاء والمصادرات العقارية. ويصف تقرير عن الركود نشره مركز الموارد الوطني المعني بالعنف المنزلي هذه الروابط بشكل صريح جدا:

غالبا ما يجري إيواء النساء اللواتي ينفصلن عن شركائهن المسيئين من قبل أسرهن وأصدقائهن. [...] وإذا لم يكن بمقدور أفراد أسرهم أو أصدقائهم احتضانهن، فسيتعين عليهن الذهاب إلى ملاجئ المشردين أو ضحايا العنف. وتشير الدراسات إلى أن

قرابة خمس الناجيات من العنف المنزلي يجمعن بين الدعم غير الرسمي (الأسرة والتكافل الاجتماعي) والدعم الرسمي (الملاجئ) عند الانفصال عن شركائهن. [...] لكن الدراسات نفسها تظهر أن أكثر من ثلث الناجيات من العنف المنزلي أصبحن بلا مأوى عندما أنهين علاقتهن. [...] ويمكن أن ترتفع هذه النسبة في سياق الركود الاقتصادي الحالي [...] لسوء الحظ [...] يجري تخفيض ميزانيات (الضئيلة بالفعل) مقدمي خدمات المأوى لضحايا العنف أو المشردين بينما تشتد الحاجة لمقدمي تلك الخدمات أكثر من أي وقت مضى [13].

تشهد أحداث عدة على هذا التشابك بين الانهيار العقاري في عام 2008 والعنف المنزلي. أحد الأمثلة على ذلك هو انتحار امرأة وزوجها الأكبر سنا في ولاية أوريغون عام 2008 بعد مصادرة منزلهما [14]. وفي لوس أنجلوس، كاليفورنيا، قتل رجل عاطل عن العمل كان يعمل في برايس ووترهاوس كوبرز وسوني بيكتشرز زوجته وأطفاله الثلاثة وحماته قبل الانتحار. وترك رسالة انتحار يقول فيها إنه دمر ماليا، وأنه فكر في الانتحار لكنه وجد في النهاية أنه من «الشرف» قتل عائلته بأكملها [15]. دعونا نأخذ بالحسبان كلمة «شريفة» هذه. سيكون لدينا أسباب للعودة إليها لاحقا.

دعونا ننتقل الآن إلى الغذاء والماء والمنتجات الأخرى التي تشكل الاقتصادات المنزلية المتجسدة في عمل المرأة ومسؤوليتها. في هذه المرحلة، من المهم أن نتذكر كون النساء ينتجن منذ فترة طويلة سلعا ويستخدمن القيم الاستعمالية داخل الأسرة. قبل عشرينيات القرن العشرين في الشمال، شملت هذه السلع الملابس المخيطة يدويا، والدانتيل، والأطعمة المخبوزة، بينما في الجنوب، قبل خطط التقويم الهيكلي، توفر النساء الوقود والحبوب الغذائية لأسرهن. وبقدر ما كانت هذه الأشكال من العمل خارج دائرة الاقتصاد السلعي، فإن منتجي ومنتوجات أشكال العمل هذه غير مرئيان من وجهة نظر الاقتصاد الرسمي. في بلدان الشمال أدى، منذ عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين فصاعدا، التوسع السريع في الكهرباء المنزلية والأغذية الجاهزة إلى تغيير هذا الوضع جذريا. أولا، زادت النساء البيض من الطبقة الوسطى، ثم جميع النساء، من مشاركتهن في اقتصاد السوق.

لاحقا، في بلدان الجنوب، جرى تدمير اقتصاد الكفاف والإدماج الكامل للمرأة في اقتصاد السوق، بناء على إملاءات السياسات الليبرالية الجديدة. ففي أجزاء كبيرة من غرب أفريقيا، على سبيل المثال، أجبرت اتفاقيات التقويم الهيكلي الحكومات على قطع التمويل عن مرافق المياه المملوكة للدولة. ولأن الماء، كعنصر أساسي في الطهي والتنظيف والرعاية، مسؤولية المرأة. لذلك، عندما لا توفر الحكومات المياه بسبب تقليص الميزانيات، تقوم النساء بالمهمة. تسير النساء، في المناطق الريفية السنغالية، زهاء 10 كيلومترات لجلب المياه لأسرهن.

إنها صورة صارخة من وجهة نظر قضايا الغذاء. كان تخفيض قيمة العملة أحد إجراءات صندوق النقد الدولي الرئيسية المفروضة على اقتصادات الجنوب. وهدف هذا التدبير زيادة أسعار السلع المستوردة وبالتالي خفض استهلاكها. وطبعا، يشكل الغذاء والوقود والدواء الغالبية العظمى من المنتجات المستوردة من قبل بلدان الجنوب.

تعيش الأسر سيرورتان في ظل الرأسمالية. فمن جهة، يظل المنزل مساحة «الرعاية»، والعلاقات غير الأدواتية، في عالم يزداد تسليعا وعدائية. ومن جهة أخرى، يعد أيضا مكان توقعات وأدوار اجتماعية عميقة قائمة على النوع–حيث يتوقع المرء في نهاية طغيان يوم العمل وجبة ساخنة وسريرا مريحا، وكلاهما «يجري توفيره» من قبل النساء. ينطبق هذا التناقض تقريبا على جميع فترات تاريخ الرأسمالية. ولكن في العقود الأربعة من النيوليبرالية، جرى إفراغ المنزل من جميع الموارد اللازمة للاكتفاء الذاتي–لم تعد هناك حديقة خضر صغيرة خلف المنزل، ولم تعد هناك أرض مشتركة لتخزين خشب التدفئة، ولزم بيع مطحنة الأرز الوحيدة لشراء أرز تكساس المعبأ. والحال أن الاحتياجات المادية لجسم الإنسان في العمل، كما يمكن تلبيتها داخل المنزل، لا تزال موجودة، مضافة للتوقعات الأيديولوجية بأن تقدم النساء هذه الخدمة في صورة طعام وماء ورعاية. إن الحاجة المادية الحقيقية للغذاء والمأوى والخصوصية، مقترنة بالأدوار الأيديولوجية للمرأة، التي تتحمل بموجبها مسؤولية تلبية هذه الاحتياجات داخل المنزل، هي ما يجعل العنف القائم على نوع الجنس موجودا وهي ما يديمه.

بعد1942: الحركة النقابية والمسألة الوطنية

قسم ثان من دراسة مختصرة قدم بها البير عياش قاموس الاعلام النقابية

إعادة تكوين اتحاد النقابات: 13 يونيو 1943

بضعة أشهر بعد إنزال الحلفاء يوم8 نوفمبر 1942 جرت إعادة تكوين اتحاد النقابات يوم 13 يونيو 1943. وفي الأشهر اللاحقة تشكلت مجددا الأحزاب التي تمده بمناضليه: الحزب الشيوعي الذي يعتبر نفسه مغربيا ويريد أن يكون كذلك (الندوة الوطنية في نوفمبر 1943)، وببطء وبقدر أكبر من المصاعب تشكل الفرع الفرنسي للأممية العمالية sfio (دجنبر 1943 ويناير 1944) كان الاتحاد الذي عاد إلى الظهور منظمة مناضلين فرنسيين. وكانت انشغالاته الأولى هي سحق «الوحش الهتلري» وتحرير «الوطن الام»، وفي هذا المنظور توحيد العمال وتلبية مطالبهم وتكثيف الإنتاج. هكذا جرت العودة إلى الشعارات القديمة وأعيد تأكيدها: أجر مساو لعمل مساو والحق النقابي للجميع. وكان على مسؤوليه أن يتخطوا المقاومة العنيدة واليومية لكل من أرباب العمل والإقامة العامة، التي بقي مشروعها دوما هو احتواء العمال المغاربة في الشبكة القديمة للجماعات الحرفية المهنية، وعزلهم عن رفاقهم الفرنسيين وحمايتهم بذلك من العدوى النقابية. لهذه الغاية تأسس بالدار البيضاء في نهاية 1943 المكتب المغربي للشغلBMT.

غلبة الشيوعيين: رغبتهم في إضفاء الطابع المغربي على النقابات

هذا خاصة وأن الظروف أدت إلى تجدد مسيري الاتحاد. فمكان اشتراكيي ما قبل 1940 حل تدريجيا على رأس الفيدراليات الكبرى والهيئات القيادية مناضلون أكثر جذرية، أعضاء من س ج ت راسخو القناعات وشيوعيون قليلو الميل إلى التنازل. ورغم أشكال المنع ومناورات التخويف والتهديدات وتدخلات البوليس، جرى استقطاب العمال المغاربة إلى النقابات وفرض حضورهم في الاجتماعات النقابية، والتجمعات، والمظاهرات، والوفود. هذا لدرجة أن عدد أعضاء الاتحاد، الذي كان في 31 دجنبر 1943 يصل 400 13 منخرط، كلهم تقريبا فرنسيون أو أوروبيون، ارتفع إلى 45 ألف في نهاية 1945، 30 ألف منهم مغاربة. وتجلى بسرعة أن هذه الكتلة المتنامية ستجد في ذاتها القوى اللازمة للتنظيم والنضال. حفز مناضلون فرنسيون، شيوعيون في الغالب، العمال المغاربة على أن يأخذوا بأيديهم زمام الدفاع عن مصالحهم، وخلق فروع نقابية في المقاولات واختيار مسؤوليهم ووضع مطالبهم وتقديمها والتحرك دون انتظار توجيهات الأجهزة الفوقية. في مارس 1947 كان عدد المنخرطين 70 ألفا منهم ثلثين مغاربة. وتزايد عدد هؤلاء في كل القيادات النقابية. وشكلوا نصف اللجنة التنفيذية ونصف مكتب الاتحاد العام الذي كان على رأسه منذ 1946 كاتبان عامان، مغربي والآخر فرنسي. إنه إضفاء الطابع المغربي على التنظيم الفرنسي الذي سيفضي، في حساب الشيوعيين، إلى خلق اتحاد نقابي وطني.

وجرت نضالات مطلبية كبرى. ظلت مواضيعها الرئيسة «أجر مساو لعمل مساو والحق النقابي للجميع ورفع المكافآت» حيث عبأت في 1947، لا سيما في مارس وأبريل - ماي 1948، آلاف العمال من كل المهن ومن كل الأصول. وفي 8 مارس 1948 اضطرت الإقامة العامة إلى قبول بروتوكول اتفاق قضى برفع الأجور بنسبة 50 %، وانتقل الحد الأدنى للأجر بالدار البيضاء من 23 فرنك إلى 34.60 فرنك والاعتراف بمبدأ الحق «النقابي». تم توقيع البروتوكول من طرف كل من ممثل المقيم العام والكاتب العام المغربي للاتحاد، وهو الذي رفضت السلطات الاعتراف به حتى تلك اللحظة. لكن مع ذلك لم تهدأ الأمور كلها. فقد تواصل نمو إضرابات قاسية في المناجم وعند عمال الدولة، ثم في الفصل الأخير من 1948 هزت تلك الإضرابات، عبر موجات متلاحقة، مهنا عديدة. انطلاقا من هذا حدث تطور مزدوج للإقامة العامة وأرباب العمل لاحتواء الحركة النقابية ثم إضعافها في انتظار تحطيمها، ومن جهة أخرى ترخيص وطني حزب الاستقلال لمناضليهم بالانضمام إلى الاتحاد بعد أن كانوا منعوا ذلك من قبل.

حزب الاستقلال والمشاكل العمالية (1945-1950)

اعتبر الشيوعيون أنفسهم جزءا من الطبقة العاملة، ولذلك ارتأوا من البداية أن يوجدوا أينما كان العمال. وكان تشجيعهم لإضفاء الطابع المغربي على المنخرطين والأطر في الاتحاد يندرج في نفس الطريقة التي نهجوها في حزبهم.

وعلى العكس كان الأصل البرجوازي لقادة حزب الاستقلال، الذين كان لهم تأثير هام في الأوساط التقليدية بالمدن، وكذا تكوين أغلبهم ونخبويتهم التي تبعدهم عن «الجماهير» قد أدى بهم إلى إهمال المشاكل العمالية. كانت انشغالاتهم منصرفة الى الأمور السياسية الكبيرة. وكانوا يأملون، من خلال عملهم في الساحة الدولية، نيل الاعتراف بحق المغرب في الاستقلال. وأن يحصلوا في انتظار ذلك على الحريات الآنية، ومنها الحرية النقابية، مما سيتيح لهم خلق نقابتهم الخاصة دون أن يعرضوا أنفسهم للشبهة مع الشيوعيين في منظمة يعتبرونها أجنبية.

لكن الجاذبية التي مارستها نقابات الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب (هكذا أصبح اسمه منذ 1 دجنبر 1946) والنتائج المحصلة، وعمل بعض المناضلين الاستقلاليين الذين انخرطوا دون اعتبار تعليمات الامتناع التي تلقوها، كلها عوامل دفعت قسما من قيادة حزب الاستقلال، أي الجناح اليساري، إلى تغيير الموقف والترخيص بالانضمام إلى النقابات. وجرى إقناع الأكثر رفضا عام 1950.

في نظرنا انقسم الاستقلاليون إلى اتجاهين: ثمة المنظرون الذين جاءوا بأمر من القيادة السياسية، التي اعتبرت أن المهام الفورية والأساسية هي إبعاد الشيوعيين المغاربة واستلام السلطة داخل الاتحاد العام للنقابات وتنظيم البروليتاريا لجعلها سلاحا في المعركة من أجل الاستقلال. كانوا يقولون «النضال الوطني يسحق النضال الطبقي». ثم كان ثمة الممارسون. بعضهم، ممن مروا عبر الشيوعية، التحق بالحركة النقابية بشكل طبيعي مع رفاقه في العمل للدفاع عن مصالحه وكرامته. وباتفاق مع مناضلين آخرين، مغاربة أو غيرهم، انخرطوا في إضرابات كبيرة ومعارك ضارية، دون أن ينسوا أبدا ربط المطالب الاقتصادية الآنية بمطالب الحريات التي يستحيل بدونها النضال، وابتداء من 1950 ربطوها بمطلب الاستقلال. وبذلك التحقوا بطريقة واشتغال رفاقهم في س ج ت الذين اعتبروا أن المهم هو تنظيم العمال والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي والاستعماري.